المجلد٤ العدد٢ ❁ ديسمبر ٢٠٠٧م

مجلة
الإسلام في آسيا

مجلة دولية نصف سنوية محكمة باللغتين العربية والإنجليزية

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

VOLUME 4 NO 2 DECEMBER 2007

JOURNAL OF

Islam in Asia

A Refereed International Biannual Arabic - English Journal

ISSN 1823-0970

9 771823 097003

INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

إنما يخشى الله من عباده العلماء

التعريف بمجلة الإسلام في آسيا

مجلة "الإسلام في آسيا" مجلة نصف سنوية علمية دولية محكمة تنشر باللغتين العربية والإنجليزية. وتصدرها الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا. تسعى المجلة إلى المساهمة في تحقيق فلسفة الجامعة ورسالتها المتمثلة في التكامل بين العلوم وإسلامية المعرفة والعالمية والتفوق الأكاديمي الشامل. وتهتم المجلة بنشر الدراسات التي تتميز بالأصالة والجدية والعمق والموضوعية في مختلف مجالات المعرفة التي تنطلق من المنظور الإسلامي في مقارباتها. تدعو هيئة التحرير العلماء والمثقفين والمفكرين والباحثين من مختلف مجالات المعرفة أن يساهموا في إثراء المجلة بأبحاثهم ودراساتهم ذات الصلة بالمنظور الإسلامي. تنشر المجلة كذلك مراجعات الكتب والقراءات العلمية النقدية والتقارير العلمية الموثقة عن المؤتمرات والندوات وكذلك الحوارات العلمية مع العلماء والمفكرين.

الأهداف

تسعى مجلة "الإسلام في آسيا" إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز المنظور الإسلامي الوسطي المعتدل في مختلف مجالات المعرفة.
- بث روح الاجتهاد في الميدان الأكاديمي والعلمي خدمة للإسلام وتفعيلا لدوره في الواقع الحضاري المتجدد.
- تطوير وعرض المناهج والنظريات التي تهتم بدراسة قضايا الإسلام والمسلمين في آسيا.

مجالات ومحاور الكتابة

تهتم مجلة "الإسلام في آسيا" بنشر الدراسات التي لها صلة بالمجالات الآتية:

- الدراسات الشرعية ومعارف الوحي مع التركيز على الأبحاث التي تعالج الواقع المعاصر ومشكلات المسلمين.
- الدراسات المتعلقة بالتكامل وإسلامية المعرفة.
- الدراسات التي تهتم بقضايا وشؤون الإسلام والمسلمين في آسيا.
- الدراسات التي تهتم بتطوير مناهج الاجتهاد في مختلف القضايا التي تهم المسلمين.
- الدراسات التي تهدف إلى تطبيق تعاليم الإسلام في مختلف مجالات الحياة الإنسانية في آسيا.

العنوان:

Journal of *Islam in Asia*
Level 3, Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences
International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10
50728 Kuala Lumpur, Malaysia.
Tel: 6 03- 6196 5528.
Fax: 6 03- 6196 5529.
Email: jia@iiu.edu.my

مجلة الإسلام في آسيا

تخضع المقالات التي تسلم إلى المجلة لعملية التحكيم العلمي وفقاً للمعايير الأكاديمية المعترف بها عالمياً.

قواعد النشر

تنشر المجلة المقالات التي تتميز بالأصالة والموضوعية والتي لم يسبق نشرها بأي شكل من أشكال النشر. ويمكن نشر المقالات التي تكون جزءا من رسالة علمية ولكن بعد إجراء التعديلات اللازمة وإكمال شروط المقال المحكم. كل المقالات ستخضع للتحكيم من طرف محكمين متخصصين ومعتمدين لدى المجلة وسترد المقالات إلى أصحابها مع ملاحظات وتوجيهات المحكمين وقرار هيئة التحرير حول نشرها. المقالات التي تصل المجلة لا تعاد ولا تسترد سواء نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم هيئة التحرير بإبداء أسباب عدم النشر. ما تنشره المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة. تحتفظ هيئة التحرير بحق إجراء التعديلات الضرورية للمقالات المقبولة للنشر. وترتب المقالات عند النشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة البحث.

ينبغي أن تراعى في المقالات المقدمة للمجلة القواعد المنهجية المستخدمة في الكتابة العلمية. ينبغي أن يحتوي المقال على عنوان رئيسي ومباحث وعناوين فرعية وملخص في حدود 100 إلى 150 كلمة. ينبغي أن تكون حجم المقالات المقدمة ما بين 5000 و7000 كلمة وتكتب بخط (Traditional Arabic 16). وأما فيما يتعلق بمراجعات الكتب والقراءات النقدية فتكون في حدود 1500 و2000 كلمة.

يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته العلمية مشيرا إلى اسمه والرتبة الأكاديمية والتخصص. يرسل الباحث بنسختين مطبوعتين من بحثه وأخرى على قرص 3.5 (Diskette) ويجب أن يكون البحث مقروءا وواضحا مع مراعاة فراغين بين الأسطر. يزود الباحث المجلة بعنوانه وأرقام الهاتف والفاكس وعنوان بريده الإلكتروني.

يجب على الباحث أن يلتزم في كتابة الهوامش بالقواعد المنهجية الآتية:

استخدام المرجع للمرة الأولى: الاسم الكامل للكاتب، عنوان الكتاب، مكان النشر، الناشر، الطبعة، سنة النشر، رقم الصفحة. مثال: ابن قدامة المقدسي، المغني (الرياض: مكتبة الرياض، ط2، 1981م)، ص39.

الاستخدامات اللاحقة لنفس المرجع: الاسم الأخير للكاتب، عنوان مختصر للكتاب، رقم الصفحة. في بحوث اللغة الإنجليزية تكتب المصطلحات الشرعية والعربية والآيات والأحاديث النبوية وفق النظام المستخدم في مكتبة الكونغريس الأمريكي.

يمكن إرسال المقالات إلى العنوان الآتي:

General Editor
Journal of Islam in Asia
Level 3, Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge & Human Sciences
International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10
50728 Kuala Lumpur Malaysia
Tel: 603- 6196 5528; Fax: 603- 6196 5529.
Email: jia@iiu.edu.my.

مجلة الإسلام في آسيا

المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2007م

المقالات العربية

English Articles

شروط الاشتغال بعلم "مشكل الحديث" وقواعده*

فتح الدين بيانوني*

ملخص

يلقي هذا البحث الضوء على قضايا منهجية في التعامل مع علم "مشكل الحديث،" وذلك من خلال عرض عدد من الشروط والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند دراسة الأحاديث المشكلة، والتي جاءت نتيجة دراسة استقرائية تحليلية لجانب من جهود العلماء ومؤلفاتهم في هذا الموضوع. وقد اشتمل البحث على تمهيد، ومطلبين، وخاتمة: يعرِّف التمهيد بمصطلح "مشكل الحديث" في اللغة والاصطلاح، ويؤكد اختصاص مشكل الحديث بالأحاديث المتعارضة في الظاهر مع غيرها من الأدلة والقواعد والحقائق، بحيث يمكن الجمع بين تلك الأحاديث وما عارضته بوجه من أوجه الجمع. ويفصِّل المطلب الأول في بيان شروط الاشتغال بهذا العلم وآدابه، بينما يتناول المطلب الثاني أهم القواعد التي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن المشتغل به، والتي يمكن أن تعد ملامح أولية لمنهج مقترح في دراسة الأحاديث المشكلة. ويختم البحث بعرض لأهم النتائج التي توصل إليها، والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

---

* أصل هذا البحث دراسة مقدمة للندوة العالمية في تراث الحديث الشريف، قسم العلوم والفلسفة الإسلامية، جامعة العلوم الماليزية، بينانج، ماليزيا، 8-2004/7/9م. وقد تم التركيز على الضوابط والقواعد المنهجية فيه، والتوسع فيها، وإفرادها في هذا البحث. والباحث مدين في هذه الدراسة لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله الرحيلي -حفظه الله-، فقد درس مادة "مشكل الآثار" على فضيلته، في مرحلة الماجستير، في المعهد العالي للدعوة الإسلامية، فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المدينة المنورة، عام 1408هـ. وقد كان له فضل التنبيه على ضرورة تحرير المنهج في دراسة هذا الموضوع، وأرجو أن تكون هذه الدراسة ثمرة صالحة من ثمرات غرسه.

* أستاذ مساعد، قسم القرآن والسنّة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية -ماليزيا.

التمهيد: تعريف "مشكل الحديث"

أ- التعريف اللغوي

"مُشكِل" في اللغة اسم فاعل من الفعل الرباعي أَشْكَل، يقال: أَشْكَل عَلَيَّ الأَمْرُ إِذا اختَلَط. وحَرْف مُشْكِلٌ: مُشْتَبِهٌ ملتَبِس. ويقال للأَمر المشتَبِه: مُشْكِل.[1] وفي المعجم الوسيط: "أشْكَل الأمرُ: التبس... وشاكله: شابهه وماثله. واستشْكَلَ الأمرُ: التبس. والمُشكِل: المُلتَبِس."[2] فالمشكل في اللغة هو المُلتَبِس والمُشتبِه والمُختلِط، ويطلق على كل ما غَمُض ودَقّ من الأمور، سواء كان غموضه من جهة الشبه بغيره، أو لأي سبب آخر.[3]

ب- التعريف الاصطلاحي

تعددت أقوال العلماء في تسمية هذا العلم من جهة وفي تعريفه وتحديد معناه من جهة أخرى. فقد أطلقت عليه الأسماء التالية: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الأحاديث.[4] ولم أقف في المصادر الحديثية المتقدمة على تعريف لمصطلح "مشكل الحديث،" أما في المصادر الحديثة فمن الباحثين من ألمح إلى التسوية بين "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث،"[5] وفرّق بعضهم بين "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث،" وعمم المراد بـــ"مشكل الحديث" ليشمل مختلف

---

[1] انظر أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، 1410هـ/1990م)، حرف اللام، فصل الشين المعجمة، 11/358-359.

[2] إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط** (دون مكان نشر، د. ت.)، مادة "شكل".

[3] انظر عبد الله بن مسلم الدينوري، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر (مصر: دار إحياء الكتب العربية، د.ت.)، ص74-75.

[4] انظر السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة** (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط4، 1406هـ/1986م)، ص158.

[5] انظر نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث** (دمشق: دار الفكر، ط3، 1401هـ/1981م)، ص337؛ ومحمد محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404هـ/1984م)، ص471.

الحديث، إضافة إلى الأحاديث التي عارضت القرآن الكريم والعقل والحقائق العلمية.[6] ويرى الباحث تخصيص مصطلح "مختلف الحديث" بالأحاديث التي يعارض بعضها بعضا، انسجاما مع المعنى اللغوي من جهة، وحفاظا على طريقة استخدام المتقدمين لهذا المصطلح من جهة أخرى. كما يرى تعميم مصطلح "مشكل الحديث" ليشمل مختلف الحديث وغيره من الأحاديث التي تتعارض مع باقي الأدلة الشرعية أو توهم معنى باطلا لتعارضها مع العقل أو التاريخ وغير ذلك. وبذلك يصبح كل مختلف مشكلا وليس كل مشكل مختلفا.[7] وقد سبق للباحث تعريف **"مشكل الحديث"** بأنه: الأحاديث التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلة والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية والتاريخية. فأي حديث عارض ظاهره دليلا من الأدلة الشرعية، نقلية كانت أو عقلية، أو أوهم التعارض مع الأصول والقواعد الشرعية أو ناقض ظاهره العقل أو الحقائق العلمية والتاريخية، فإنه يدخل في موضوع "مشكل الحديث" وتُطبَّق عليه قواعده.[8]

المطلب الأول: شروط الاشتغال بـــ "مشكل الحديث"

إن الخائض في علم مشكل الحديث يحتاج إلى عدد من الصفات التي تؤهله للخوض فيه، فهو نوع من الاجتهاد في النصوص الشرعية الذي يحتاج إلى صفات محددة وأهلية خاصة، ويمكن تلخيص تلك الصفات فيما يلي:

---

[6] انظر محمد محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث** (جدة: عالم المعرفة، 1403هـ/1983م)، ص441-443؛ وأسامة عبد الله خياط، **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء** (بيروت: دار ابن حزم، لبنان، 1421هـ/2001م)، ص38-39.

[7] انظر فتح الدين بيانوني، **"مشكل الحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ النشأة"** (كوالالمبور: مجلة الإسلام في آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، المجلد 2، العدد 1، يوليو 2005م)، ص37-61.

[8] انظر **المصدر نفسه**، ص47-48.

1. تجريد النية الخالصة للبحث عن الحق حيث كان، والسير وراءه حيث سار. فينبغي أن يكون هدف المتصدي لهذا الموضوع والمشتغل به الكشفَ عن وجه الحقيقة، بعيدا عن التعصب لرأي يسعى لإثباته ونشره، أو التحمس لإمام يرغب في نصرة مذهبه وتأييده، أو التحامل على رأي وفكر لا يروق له ولا ينسجم معه، فيعمل على إقصائه ودحضه، ولو اقتضى الأمر ليّ عنق النصوص وتحميلها ما لا تطيق. وهكذا ينبغي أن يتخذ الباحث في هذا الميدان طلبَ الحق والإنصاف قائدا ودليلا، ويحذرَ من الانقياد للأهواء والشهوات.

2. الملكة العلمية والمعرفة الواسعة بعلوم الشريعة واللغة العربية، فليس كل من اشتغل بعلم الحديث أهلا لذلك، وإنما هذه وظيفة النقاد والمحققين. فموضوع "مشكل الحديث" له علاقة وطيدة مع عدد من العلوم داخل علم الحديث، كعلم العلل، وناسخ الحديث ومنسوخه، وغريبه. كما أنه يتعلق بعدد من العلوم الشرعية الأخرى، كعلم العقيدة، والأصول، والفقه، واللغة. ولذلك يقول الإمام النووي: "وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليّون الغوّاصون على المعاني."[9] وروى الإمام الذهبي عن هارون بن سَعِيْد قال: "سَمِعْتُ ابنَ وَهْب ذَكَرَ اخْتِلاَفَ الحَدِيْث وَالرِّوَايَات، فَقَالَ: "لَوْلاَ أَنِّي لَقِيْتُ مَالِكاً، لَضَلَلْتُ."[10] فإذا كان الإمام عبد الله بن وهب (197هـ) –المتفق على حفظه وإتقانه[11]– يصرِّح بمثل هذا، فماذا يقول غيره من العلماء والمشتغلين بعلم الحديث؟!

---

[9] الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ط2، 1392هـ/1972م)، 196/2.

[10] الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ)، 75/8.

[11] هذا قول الإمام مسلم في الإمام عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري، مولاهم البصري، انظر الإمام محيي الدين بن شرف النووي، **شرح النووي على صحيح مسلم** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، 74/1. وقد تفقه ابن وهب بمالك والليث، وجمع بين الفقه والرواية والعبادة. انظر أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب** (بيروت: دار الفكر، 1414هـ/1994م)، 178/1.

3. ومما ينبغي التنبه إليه، الفرق الدقيق بين "مشكل الحديث" وبين عملية نقد الروايات أو موضوع العلل. فدراسة الإشكال في الحديث، تأتي بعد نقد الحديث والحكم بقَبوله. فإذا تحقق وجود الإشكال في الحديث ولم يمكن الجمع والتوفيق بينه وبين ما عارضه مما هو أقوى منه، فعند ذلك يحكم بالتوقف في الرواية أو الحكم بردها، ويخرج الحديث عندئذ من موضوع "مشكل الحديث،" ويدخل في دائرة "الحديث المُعل"[12] لوجود علة قادحة في متنه.

4. الاطلاع على ما يستجد من علوم ومعارف، وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن، وذلك للاستفادة منها وتوظيفها في تفسير ما يشكل من الروايات أو ترجيح أحد الأقوال في تأويل الأحاديث المشكلة على غيره. فإن "مشكل الحديث" من الموضوعات التي تتأثر بالواقع الثقافي للأمة، وتؤثر فيه المستجدات الفكرية والثقافية والعلمية سلبا أو إيجابا. فالمكتشفات العلمية الحديثة، وما يتوصل إليه الباحثون في العلوم الكونية مثلا، قد يعين على فهم حديث معين وتبيين مراد الشارع منه،[13] أو يرجح تفسيرا من التفسيرات على غيره. كما أن تلك المكتشفات قد تضيف إشكالات جديدة على بعض الأحاديث التي لم تكن مشكلة في السابق. ومن الأمثلة على الاستفادة من المكتشفات الحديثة في هذا الموضوع: ترجيح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى لتفسير الإمام ابن الصلاح لحديث: "لا عدوى ولا طيرة،" بناء على المكتشفات الحديثة في مجال الطب.[14]

---

[12] انظر السيوطي، **تدريب الراوي**، 251/1.

[13] انظر "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث النبوي"، مذكرة غير منشورة لفضيلة أستاذي عبد الله الرحيلي حفظه الله تعالى، بتاريخ: 1408/7/12هـ، ص10.

[14] انظر الشيخ أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، د.ت.)، ص175-176.

5. الالتزام بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع "مشكل الحديث" وفهم نصوصه، ذلك المنهج القائم على درء التعارض بين النقل والعقل ومعرفة حدود العقل وميدانه من جهة، وتفسير النصوص في ضوء قواعد اللغة العربية، وعدم تحميلها ما لا تحتمله من جهة أخرى، والتسليم لما ثبت من الأحاديث الشريفة من جهة ثالثة.

6. التحري والتثبت في شرح الحديث الشريف وبيان معانيه، وعدم الإقدام على ذلك بمجرد الظن ودون علم، والرجوع إلى أهل العلم وسؤالهم، فقد قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:43]. وقد كان السلف الصالح يتحرجون من القول في أحاديث الرسول (ﷺ) بغير علم، فقد سئل الإمام أحمد مرة عن تفسير كلمة من غريب الحديث، فتوقف في ذلك وقال: "اسألوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله (ﷺ) بالظن فأخطئ."[15] وقال شعبة حين سئل عن لفظة من ألفاظ الحديث: "خذوها عن الأصمعي، فإنه أعلم بهذا منا."[16]

المطلب الثاني: قواعد الاشتغال بعلم "مشكل الحديث"

هناك عدد من القواعد التي ينبغي أن تكون حاضرة في ذهن المشتغل بدراسة الأحاديث المشكلة، لعل من أهمها ما يلي:

1. سنة الرسول (ﷺ) نوع من أنواع الوحي، ولا يمكن أن يدخلها التناقض والتعارض. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:3-4]. وفي الحديث الشريف، لما نهت قريش عبد الله بن عمرو بن العاص عن كتابة ما يسمعه من رسول الله (ﷺ)، قال له عليه الصلاة والسلام: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق، وأشار بيده إلى فيه»، وفي رواية: "فأومى إلى شفتيه، وقال: «والذي

---

[15] الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، 51/3؛ وانظر السيوطي، **تدريب الراوي**، 185/2.

[16] السخاوي، **فتح المغيث**، 51/3.

نفسي بيده ما يخرج مما بينهما إلا حق، فاكتب».[17] فلا يمكن أن تعارض السنة بعضها بعضا، أو تناقض غيرها من الأدلة الشرعية كالقرآن الكريم والإجماع، كما يستحيل أن تناقض السنة "العقل أو الحس أو السنن الكونية، لأن وحي الله كتابا وسنة لا يمكن أن يعارض خلق الله وسنته."[18] ونقل الخطيب البغدادي عن القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (403هـ) قوله:

وكل خبرين علم أن النبي (ﷺ) تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر أو نهي وغير ذلك أن يكون موجبُ أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليفَ إن كانا أمرا أو نهيا أو إباحة وحظرا، أو يوجب كونَ أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين. والنبي صلى (ﷺ) متره عن ذلك أجمع، معصوم منه باتفاق الأمة وكلٌ مثبت للنبوة.[19]

لكن قد توهم بعض الأحاديث المقبولة معنى غير صحيح، أو تتعارض مع دليل شرعي في الظاهر، وذلك لأسباب كثيرة تعود إلى النص نفسه أو إلى سامعه وراويه أو قارئه ودارسه.[20] وعند ذلك ينبغي دراسة هذه الأحاديث بدقة ليقف الباحث على معناها الصحيح، ويحقق التوافق بينها وبين ما عارضته في الظاهر. وفي ضوء ذلك ينبغي أن يُفهم قولُ الإمام أبي بكر ابن خزيمة: "لا أعرف أنه رُوي عن رسول الله

---

[17] أخرجه الحاكم في كتاب العلم، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي. انظر الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **المستدرك** (بيروت: دار الفكر، 1398هـ/1978م)، 1/104-106.

[18] إبراهيم العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث** (بيروت: المكتب الإسلامي، بيروت، 1416هـ/1996م)، ص96؛ وانظر "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث النبوي،" الرحيلي، ص8.

[19] الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، **الكفاية في علم الرواية** (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ص433.

[20] فصّل الباحث في دراسة أسباب استشكال الحديث، في بحث معد للنشر بعنوان: أوجه استشكال متن الحديث الشريف: أوجهه وأسبابه.

(ﷺ) حديثان بإسنادين صحيحين متضادّان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما."[21]

2. "لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح" قاعدة من القواعد المهمة التي ينبغي أن يُسلّم بها الباحث في هذا الموضوع. يقول الإمام ابن تيمية:

والعقل الصريح دائما موافق للرسول (ﷺ) لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم.[22]

وثمة فرق بين ما يحكم العقل باستحالته، وبين ما يعجز عن معرفته وإدراكه، وبناء على ذلك، فأي تناقض بدا بين النقل والعقل، يعود إلى كون النقل غيرَ صحيح، أو كون العقلِ غيرَ صريح.

3. ضرورة معرفة حدود العقل في فهم النصوص النبوية. فالنصوص الشرعية نوعان، منها ما يخضع لموازين العقل ومقاييسه، ومنها ما لا يخضع لتلك الموازين والمقاييس، وتختلف طريقة المسلم في التعامل مع هذين النوعين من النصوص، فبينما يُعمل عقله في نصوص النوع الأول، فيعرضها على مقاييس العقل وموازينه، من أجل فهم حقيقتها واستنباط الأحكام منها والوقوف على علتها وحكمتها؛ فإنه يقف أمام نصوص النوع الثاني موقف التسليم والانقياد متى صح الخبر عن رسول الله (ﷺ)، ولا

---

[21] المصدر نفسه، ص432-433؛ وانظر الشيخ أحمد شاكر، **الباعث الحثيث**، ص175؛ والحافظ السيوطي، تدريب الراوي، 196/2.

[22] الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1398هـ)، 444/17؛ وانظر الإمام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم (الرياض: دار الكنوز الأدبية، 1391هـ)، 54/3.

يخوض فيها إلا بقدر ما جاءت به النصوص الثابتة، لأن العقل يقر بكونها تتجاوز طاقته وقدرته، فينصرف الجهد إلى التحقق من صحة الرواية، والتدقيق في فهمها وتأويلها على شكل صحيح، ومن ثَمّ التسليم بما جاءت به والخضوع لها، كما هو الحال في أخبار الغيب واليوم الآخر.

وإذا لم يراع هذا التفريق بين النصوص، ووقع الخلط بين هذين النوعين، وتصدى العقل لما لا يقدر على الإحاطة به، عند ذلك يضل العقل طريقه ويتخبط في متاهات الظلام. فلا يُقبل من كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي (ﷺ) في أنباء الغيب مثلا، أن يقدم رأيه على نص الرسول (ﷺ)، فالدخول في مثل هذه الأمور بمجرد الرأي، ودون الاستهداء بهدي الله تعالى، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه، سبيل للضلالة والبعد عن الحق والصواب.[23] فمع أن للعقل وأحكامه مكانة خاصة في نظر الإسلام، لا يمكن أن يوزن به كل شيء. قال ابن خلدون:

أنك لا تطمع أن تزن به [العقل] أمور التوحيد والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقيقة الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طمع في محال. ومثال ذلك رجل رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال، وهذا لا يدل على أن الميزان في أحكامه غير صادق، لكن للعقل حدا يقف عنده ولا يتعدى طوره.[24]

ونقل القسطلاني في شرح البخاري عن التُّورِبُشتي[25] -في شرحه لقوله (ﷺ): "إِذَا

---

[23] ابن تيمية، **درء تعارض العقل والنقل**، 85/1.

[24] أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي المالكي ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون** (بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، ط2، 1961م)، 580/1.

[25] هو الشيخ شهاب الدين فضل الله بن حسن (ت 661هـ)، انظر حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م)، 372/1، 1719/2.

اسْتَيْقَظَ -أُرَاهُ- أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ"[26]- قوله:

حق الأدب دون الكلمات النبوية التي هي مخازن لأسرار الربوبية، ومعادن الحكم الإلهية، أن لا يُتكلم في الحديث وأخواته بشيء. فإن الله تعالى خص رسوله (ﷺ) بغرائب المعاني، وكاشفه عن حقائق الأشياء ما يقصُر عن بيانه باعُ الفهم، ويكِل عن إدراكه بصرُ العقل.[27]

فالنصوص لا تأتي بما يستحيل في العقل، لكنها ربما أتت بما لا يدركه العقل، وبما يحكم العقل بأنه ليس من اختصاصه البحث في حقيقته.

ونقل الإمام الشعراني عن الإمام الشافعي أنه كان يقول: التسليم نصف الإيمان. فقال له الربيع: بل هو الإيمان كله يا أبا عبد الله، فقال: وهو كذلك. وعلق الشعراني على ذلك بقوله: "فنقول في كل ما جاءنا عن ربنا أو نبينا: آمنا بذلك على علم ربنا فيه."[28] ونقل الشيخ القاسمي عن شيخه محمد الطندتائي الأزهري ثم الدمشقي، ما كتبه تعليقا على سؤال في فتاوى الحافظ ابن حجر في الميت إذا أُلحد في قبره هل يُقعد ويُسأل؟:

اعلم أن السؤال عن هذه الأشياء من باب الاشتغال بما لا يعني، وقد ورد: «من حسن إسلام المرء تركه ما لايعنيه».[29] وإنما كان من الاشتغال بما لا يعني، لأن الله تعالى لم يكلفنا بمعرفة

---

[26] الحديث متفق عليه، أخرجه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق الدكتور مصطفى البغا (بيروت: دار ابن كثير ط3، 1407هـ/1987م)، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، 1199/3؛ وأخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار، انظر النووي، **شرح النووي على صحيح مسلم**، 126/3.

[27] الشيخ محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1399هـ/ 1979م)، ص304.

[28] **المصدر نفسه**، ص304.

[29] أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، وقال: حديث غريب، انظر محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر وآخرون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، 558/4. ونقل المباركفوري تحسين الإمام النووي لهذا الحديث؛ انظر الشيخ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، 500/6.

حقائق الأشياء، وإنما كلفنا بتصديق نبيه (ﷺ) في كل ما جاء به، وامتثال أمره واجتناب نهيه... فالواجب تصديق الشارع في كل ما ثبت عنه، وإن لم يُفهم معناه. فلا تُضيِّع وقتك في الاشتغال بما لا يعنيك.[30]

فلا يصح أن يقال في مثل هذه المسائل: إنها مما يخالف العقل، أو لا يمكن للعقل أن يقبلها، بل هي مما لا يقدر العقل على إدراكه، لأنها خارجة عن مجاله وقدراته.

وقد ضرب لنا الصحابة أروع الأمثلة في موقفهم المتمثل في التسليم لنصوص الشرع، ليقينهم بارتباطها بالوحي. فلما سمع المشركون حديث رسول الله (ﷺ) في الإسراء والمعراج، "أتوا أبا بكر رضي الله عنه فقالوا: يا أبا بكر، هل لك في صاحبك؟ يخبر أنه أتى في ليلته هذه مسيرة شهر ورجع في ليلته! فقال أبو بكر رضي الله عنه: إن كان قاله فقد صدق، وإنا لنصدقنه فيما هو أبعد من هذا، لنصدقه على خبر السماء."[31]

4. ضرورة التعرف على درجة الحديث من حيث القوة والضعف، والتأكد من صحة ألفاظه، قبل الخوض في دراسته وحل إشكاله، فلا يُشتغل بالأحاديث الضعيفة ضعفا شديدا والموضوعة. واحتمال الإشكال في الروايات الضعيفة ضعفا شديدا والواهية والموضوعة كبير جدا، فينبغي للباحث أن لا ينشغل بدراسة حديث واه أو موضوع، ويُضيع الوقت والجهد في سبيل التوفيق بين هذا النوع من الروايات وبين ما عارضته من آية أو حديث أو عقل وغير ذلك، فهذا بذل للجهد في غير محله، وتكلف لا طائل من ورائه. وقد نقل العجلوني في تعليقه على حديث "الأرضون سبْع، في كل أرض نبي كنبيكم"، حكم البيهقي عليه بالشذوذ مع صحة إسناده، ثم نقل عن الإمام ابن حجر الهيثمي في فتاويه قوله: "إذا تبين ضعف الحديث، أغنى ذلك عن تأويله، لأن مثل هذا المقام لا تقبل فيه الأحاديث الضعيفة."[32]

---

[30] القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص304-305.

[31] الحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي، **تفسير ابن كثير** (بيروت: دار الفكر، 1401هـ)، 8/3.

[32] الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، **كشف الخفاء**، تحقيق الأستاذ أحمد قلاش (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1405هـ)، 123/1. ومع قول الإمام ابن حجر ذلك فإنه ذكر وجها من أوجه التأويل.

ويمكن أن نتلمس الاهتمام بهذه القاعدة في منهج الإمام ابن قتيبة في تناوله للأحاديث المشكلة، وذلك من خلال الأمثلة التالية:

أ- حديث أبي هريرة عن النبي (ﷺ) أن موسى عليه السلام لطم عين ملك الموت فأعوره. يقول الإمام ابن قتيبة مبينا درجة هذ الحديث: "إن هذا الحديث حسن الطريق عند أصحاب الحديث، وأحسب له أصلا في الأخبار القديمة، وله تأويل صحيح لا يدفعه النظر."[33]

ب- حديث "عوج"، وفيه: "أنه اقتلع جبلا قدره فرسخ في فرسخ على قدر عسكر موسى، فحمله على رأسه ليطبقه عليهم، فصار طوقا في عنقه حتى مات. وأنه كان يخوض البحر فلا يجاوز ركبتيه...."[34] يقول الإمام ابن قتيبة معلقا على هذه الرواية: "إن هذا حديث لم يأت عن رسول الله (ﷺ) ولا عن صحابته، وإنما هو خبر من الأخبار القديمة التي يرويها أهل الكتاب، سمعه قوم منهم على قديم الأيام فتحدثوا به."[35]

ج- حديث: "أن موسى عليه السلام كان قدريا، وحاج آدم عليه السلام فحجه؛ وأن أبا بكر كان قدريا، وحاج عمر فحجه عمر." يقول الإمام ابن قتيبة: "إن هذا تخرص وكذب على الخبر، ولا نعلم أنه جاء في شيء من الحديث أن موسى عليه السلام كان قدريا، ولا أن أبا بكر رضي الله عنه كان قدريا."[36]

أما الروايات الضعيفة ضعفا خفيفا، فيمكن دراستها والنظر فيما أشكل فيها، وذلك لاختلاف آراء العلماء في التصحيح والتضعيف من جهة، ولما يذهب إليه بعض

---

[33] الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق محمد زهري النجار (بيروت: دار الجيل، 1993هـ/1972م)، ص276.

[34] المصدر نفسه، ص278.

[35] المصدر نفسه، ص279.

[36] المصدر نفسه، ص235.

أهل العلم من الاحتجاج بتلك الروايات في فضائل الأعمال، بل في الأحكام إذا لم يرد في الباب غيرها، من جهة أخرى.[37]

كما أن واقع كتب "المشكل"، يشهد لاشتمالها على بعض الأحاديث غير الصحيحة وعناية المؤلفين بتأويلها. فقد تناول ابن قتيبة حديث ابن عباس: "الحجر يمين الله تعالى في الأرض، يصافح بها من شاء من خلقه،"[38] مع أنه لم يصح.[39] كما أورد الإمام ابن فورك عددا من الأحاديث الضعيفة وقام بتأويلها وإزالة الإشكال عنها، دون بيان حكمها، كالحديث السابق،[40] بل صرح في بعض المواضع بضعف الرواية، ثم تكلم عنها على فرض صحتها.[41]

والتثبت من صحة الحديث يفيد كذلك في التعرف على صحة ألفاظ متن الحديث، فقد يكون في المتن كلمة محرَّفة أو لفظة زائدة تؤدي إلى استشكال معناه وبُعده، وعند تصحيح الكلمة إذا كانت محرفة، أو استبعادها إن كانت زائدة، يتضح معنى الحديث ويزول الإشكال عنه. ويمكن التمثيل لذلك بحديث: «الطيرة من الشرك، وما منا، ولكن الله يذهبه بالتوكل».[42] فقد يستشكل بعضهم قوله: "وما منا"، لأنها

---

[37] انظر السيوطي، **تدريب الراوي**، 298/1-299؛ والشيخ عبد الله سراج الدين، **شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث** (بيروت: مكتبة دار الشرق، ط4، 1395هـ/1975م)، ص63-65.

[38] انظر ابن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، ص215.

[39] يقول الإمام المناوي: "قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، فيه إسحاق بن بشير كذبه ابن أبي شيبة وغيره، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع. وقال ابن العربي: هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه." انظر الإمام عبد الرؤوف المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير** (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ)، 409/3.

[40] انظر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، **مشكل الحديث وبيانه**، تحقيق: موسى محمد علي (بيروت: عالم الكتب، ط2، 1985م)، ص124.

[41] انظر **المصدر نفسه**، في تأويله لحديث "أتاني ربي في أحسن صورة"، ص79-88؛ وحديث "إن الله تعالى يقول لداود عليه السلام: مُر بين يدي..."، ص142-144؛ وحديث: "رأيت ربي جعْدا قَطَطا"، ص372.

[42] أخرجه الترمذي في كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، حديث رقم 1614، وقال: هذا حديث حسن صحيح. انظر: الترمذي، **سنن الترمذي**، 160/4.

تعني وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك،[43] ورسول الله (ﷺ) معصوم، فكيف يقع منه ذلك؟ وقد نبه الإمام الصنعاني إلى عدم صحة إضافة هذه الجملة إلى النبي (ﷺ)، لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك.[44] وبعد التحقيق في ألفاظ الحديث يتضح أن هذه الجملة مدرجة من كلام الراوي، وليست من كلامه (ﷺ)، فقد أخرج الإمام الترمذي هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقال: "هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل،" ثم نقل عن سليمان بن حرب – شيخ البخاري– أن قوله: "وما منا، ولكن الله يذهبه بالتوكل" هو من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.[45] وقال الإمام الخطابي: "قال محمد بن إسماعيل: كان سليمان بن حرب ينكر هذا الحرف، ويقول: ليس من قول رسول الله (ﷺ)، وكأنه قول ابن مسعود."[46] وبناء على ذلك فالجملة الأولى من الحديث هي المرفوعة فقط، وهي قوله: «الطيرة شرك»، "ويؤيده أن هذا المقدار رواه جمع كثير عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا بدون الزيادة."[47] وبمعرفة هذه الجملة المدرجة في الحديث يزول الاعتراض على الرواية ويرتفع الإشكال عنها.

5. التأكد من عدم ثبوت النسخ في الروايات المتعارضة، فإذا ثبت النسخ يُقال به ولا يجمع بين الروايات، لأن الجمع بين الروايات مع كون بعضها منسوخا يقتضي إعطاء الحجية لحديث انتهت حجيته، والحديث المنسوخ لا يعد معارضا لغيره من الأحاديث. يقول الإمام الشافعي: "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف وعُرف

---

[43] انظر المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، 198/5.

[44] انظر الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ت)، 63/2.

[45] انظر الترمذي، **سنن الترمذي**، 160/4؛ وانظر الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، 213/10.

[46] المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، 198/5.

[47] المصدر نفسه.

أحدهما بعد الآخر، فيُعلم أن الآخر هو الناسخ، فيصار إلى الناسخ دون المنسوخ."[48] ولذلك اقترح بعض الباحثين تقديم اعتبار النسخ الثابت بالنص على الجمع بين الرويات المتعارضة، وهو أمر متفق عليه بين العلماء على اختلاف مسالكهم.[49] فالحديث عن الجمع يكون بين النصوص التي لم يثبت فيها نسخ ظاهر، والله أعلم، فالنسخ "لا يتحقق إلا بنص من الشارع بأن هذا ناسخ لهذا، أو بما يدل عليه دلالة واضحة، أو بما قام مقام نص الشارع إقامة ظاهرة، وفيما عدا ذلك لا يُتجاسر على القول بنسخ النصوص الشرعية، بل يُطلب طرق الجمع بينها بالإشارات الشرعية."[50]

6. الأصل الجمع بين الروايات المقبولة، بوسيلة من وسائل الجمع، مادام ذلك ممكنا ويمكن أن تحتمله النصوص، فإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما بالكلية، لأن الأصل في الدليل الإعمال، لا الإهمال،[51] كما هو مقرر في كتب أصول الفقه. يقول الإمام اللكنوي: "إن إخراج نص شرعي عن العمل به مع إمكان العمل به غير لائق، فالأولى أن يطلب الجمع بين المتعارضين بأي وجه كان، بشرط تعمق النظر وغوص الفكر."[52] لكن ينبغي عدم التكلف في الجمع بين الروايات عن طريق تأويل النصوص

---

[48] الإمام محمد بن إدريس الشافعي، **اختلاف الحديث**، المطبوع على هامش كتاب الأم (مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، 1325هـ)، 487/8.

[49] انظر عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوه، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث، وأثره في الفقه الإسلامي** (الدمام، السعودية: دار الذخائر، للنشر والتوزيع، ط2، 1417هـ/1997م)، ص122.

[50] أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط2، 1404هـ/1984م)، ص183.

[51] انظر عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، **تخريج الفروع على الأصول**، تحقيق: محمد حسن هيتو (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ)، ص409؛ ومحمد بن عمر بن الحسين الرازي، **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1400هـ)، 215/3؛ وانظر عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوه، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث**، ص123.

[52] اللكنوي، **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، ص183.

وتحميلها ما لا تحتمل، بهدف دفع التعارض، والهروب من إثبات علة في الحديث، فلا يُقبل من التأويل إلا ما تحتمله النصوص وتدل عليه دون تكلف.[53] ولو فتح باب التأويل على مصراعيه دون ضوابط أو قيود لاندفعت أكثر العلل، كما يصرح الإمام البُلقيني.[54]

وللجمع بين الروايات طرق ومسالك متعددة، ومن ذلك جعل أحد الحديثين عاما، والآخر خاصا بمكان أو حال أو زمان معين، أو حمل الحديث على المجاز، وغير ذلك من المسالك والطرق.[55] ومن أمثلة الجمع بين الروايات ما أجاب به الإمام ابن قتيبة من ادعى التناقض بين حديث: (لا نبي بعدي)، وحديث نزول المسيح عليه السلام في آخر الزمان، حيث يقول:

> إنه ليس في هذا تناقض ولا اختلاف، لأن المسيح (ﷺ) نبي متقدم رفعه الله تعالى، ثم يترله في آخر الزمان علما للساعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾[الزخرف: 61]، وقرأ بعض القراء: ﴿وإنه لعَلَمٌ للسَّاعة﴾. وإذا نزل المسيح عليه السلام لم ينسخ شيئا مما أتى به محمد رسول الله (ﷺ)، ولم يتقدم الإمام من أمته، بل يقدمه ويصلي خلفه.[56]

ومن ذلك أيضا جمع الإمام ابن قتيبة بين الأحاديث المتعلقة بالنهي عن استقبال القبلة أثناء قضاء الحاجة، وما روي أنه (ﷺ) فعل ذلك، حيث يقول:

> وليسا عندنا من الناسخ والمنسوخ، ولكن لكل واحد منهما موضع يستعمل فيه، فالموضع الذي لا يجوز أن تُستقبل القبلة فيه بالغائط والبول، هي الصحاري والبراحات، وكانوا إذا

---

[53] انظر العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص80، 86.

[54] الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، 81/3. وقد مثل الأستاذ العسعس للتأويل والجمع المتكلف بتأويل بعض الباحثين حديث الإمام مسلم: خلق الله التربة يوم السبت. انظر العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص88-92.

[55] انظر تفصيلا في أوجه الجمع بين الروايات في السوسوه، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث**، ص156-279.

[56] ابن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، ص188.

نزلوا في أسفارهم لهيئة الصلاة استقبل بعضهم القبلة بالصلاة واستقبلها بعضهم بالغائط، فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة بغائط ولا بول إكراما للقبلة وتتريها للصلاة، فظن قوم أن هذا أيضا يكره في البيوت والكنف المحتفرة. فأمر النبي (ﷺ) فاستقبل به القبلة، يريد أن يُعلمهم أنه لا يكره ذلك في البيوت والآبار المحتفرة التي تستر الحدث، وفي الخلوات في المواضع التي لا يجوز فيها الصلاة.[57]

7. فهم الحديث المشكل من خلال طرقه الأخرى يعد أحد الوسائل المهمة في إزالة الإشكال عنه. ويندرج تحت هذه القاعدة عدد من الحالات:

أ- أن يأتي الحديث مختصرا من رواية، مما قد يؤدي إلى استشكال معناه، بينما يرد كاملا من رواية أخرى فيعين ذلك على فهم معناه وإزالة الإشكال عنه. ومن ذلك أن يُسقِط الراوي كلمة من الحديث، فيؤدي ذلك إلى استشكال معناه، بينما ترد تلك اللفظة في رواية أخرى فتزيل الإشكال عنه. ويمكن أن يمثل لذلك بحديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك رضي الله عنهم أن النبي (ﷺ) قال -وذكر سنة مائة-: (إنه لا يبقى على ظهرها يومئذ نفس منفوسة).[58] فقد أشكل هذا الحديث على بعضهم بسبب مخالفته للواقع، فقالوا: "وهذا باطل بيِّن للعيان، ونحن طاعنون في سني ثلاثمائة، والناس أكثر مما كانوا."[59] وقد أجاب عن ذلك الإمام ابن

---

[57] **المصدر نفسه**، ص90؛ وانظر جمعه بين الأحاديث المتعلقة بالإقرار بالزنا، وما ذهب إليه من عدم اشتراط الإقرار أربع مرات، كما هو ظاهر حديث ماعز، وأن العدد إنما جاء اتفاقا لا قصدا، فالغرض من ذلك التثبت، فقد يوافق أربعا أو خمسا، أو أقل أو أكثر. ص189-192.

[58] ابن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، ص99. والحديث أخرجه الإمام مسلم في **صحيحه** بألفاظ متعددة، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب قوله (ﷺ): لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم، حديث رقم:2538، 1966/4، لعل أوضحها حديث جابر ﷺ عن النبي (ﷺ) أنه قال قبل موته بشهر أو نحو ذلك: (ما من نفس منفوسة اليوم، تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ)، وهذا يؤكد قول الإمام ابن قتيبة أن بعض الرواة أسقط من الحديث كلمة أدت إلى استشكال معناه.

[59] ابن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث**، ص99.

قتيبة بإشارته إلى وجود كلمة ساقطة من الحديث توضح معناه وترفع الإشكال عنه، فقال:

إن هذا حديث قد أسقط الرواة منه حرفا، إما لأنهم نسوه أو لأن رسول الله (ﷺ) أخفاه فلم يسمعوه، ونراه بل لا نشك أنه قال: لا يبقى على الأرض منكم يومئذ نفس منفوسة، يعني ممن حضره في ذلك المجلس، أو يعني الصحابة، فأسقط الراوي 'منكم'. وهذا مثل قول ابن مسعود ﷺ في ليلة الجن: ما شهدها أحد منا غيري، فأسقط الراوي 'غيري'.[60]

ب- أن يأتي في بعض طرق الحديث زيادة ألفاظ تعين على فهم مراد الحديث وإزالة الإشكال عنه.[61]

ج- أن تكون إحدى الروايات قد نقلت الحديث بالمعنى، فأدى ذلك إلى استشكال المراد من الحديث، فإذا وقفنا على رواية أخرى رويت باللفظ، ربما يساعد ذلك في حل الإشكال وفهم الحديث على وجهه.

8. التعرف على سبب ورود الحديث يمثل أحد العوامل المساعدة في فهم الحديث على وجهه وإزالة الإشكال عنه. وسبب الحديث هو: ما صدر الحديث عن النبي (ﷺ) لأجله.[62] ونقل السيوطي عن البلقيني قوله: "والسبب قد يُنقل في الحديث... وقد لا ينقل فيه، أو ينقل في بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به، فبذكر السبب يتبين الفقه في المسألة،"[63] ومن فقه الحديث فهم معناه الدقيق، وإزالة ما قد يوهمه من تعارض مع الأدلة والقواعد الشرعية الأخرى، أو الحقائق العلمية والتاريخية. وقد أشار

---

[60] المصدر نفسه.

[61] انظر العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص108.

[62] انظر في تعريفه وأهميته: نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث** (دمشق: دار الفكر، ط3، 1401هـ/1981م)، ص334-335؛ ومحمد أبو الليث الخيرآبادي، **علوم الحديث أصيلها ومعاصرها** (سلانجور، ماليزيا: دار الشاكر، ط2، 1423هـ/2003م)، ص329-331.

[63] السيوطي، **تدريب الراوي**، 395/2.

الدكتور عصري زين العابدين في كتاب له حول "سبب ورود الحديث،" أن من فوائد معرفة سبب ورود الحديث، إزالة ما توهمه بعض الأحاديث من تعارض بينها وبين الأحاديث أو غيرها من الأدلة الشرعية والحقائق العلمية. ومثل لذلك بأمثلة السبب فيها لم يثبت بالنص، بل بالاجتهاد.[64]

ومن ذلك حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله (ﷺ): «ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»،[65] وحديث عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: قال رسول الله (ﷺ): «لا تتخذوا الضَّيْعَة، فترغبوا في الدنيا».[66] فظاهر الحديث الثاني ينهى عن اتخاذ المزرعة أو البستان، وهذا يخالف ما يفهم من الحديث الأول، يقول الحافظ ابن حجر:

وفي الحديث –حديث أنس ﷺ– فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها، وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المتزهدة. وحُمِل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا شغل عن أمر الدين، فمنه حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً «لا تتخذوا الضيعة، فترغبوا في الدنيا» الحديث. قال القرطبي: يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف، أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها.[67]

---

[64] محمد عصري زين العابدين، **سبب ورود الحديث ضوابط ومعايير** (كوالالمبور: مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2005م)، ص347-348؛ وانظر ص190 وما بعدها.

[65] أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، حديث رقم:2195، 817/2؛ ومسلم في **صحيحه**، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، حديث رقم:1553، 1189/3.

[66] أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب 20، حديث رقم: 2328، وقال: هذا حديث حسن، 565/4.

[67] ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، 4/5.

فظهر بذلك أن سبب نهيه (ﷺ) في حديث ابن مسعود رضي الله عنه هو خوفه الاشتغال بالغرس والزراعة عن أمر الدين، فإذا أمن ذلك زال النهي، كما صرح به الحافظ ابن حجر، وبذلك يزول الإشكال، ويمكن الجمع بين الحديثين.

9. عدم الاستعجال في رد الروايات لمجرد استشكال ما جاءت به دون دراسة وتحر، فالحديث لم يصلنا إلا بعد أن مر بمراحل عدة أنهكته بحثا ودراسة.[68] فالحكم على الحديث بالصحة يعني سلامة متنه من شذوذ أو علة قادحة. ولذلك ينبغي التثبت من فهم معنى الحديث قبل الحكم عليه بالرد، "فقد يكون المراد منه معنى غير الذي استنكر."[69]

10. إن رد الروايات الثابة من حيث السند أو التوقف فيها، لتعارض متنها مع نصوص القرآن الكريم أو الروايات الأقوى منها، أو مخالفتها للعقل المنضبط بتعاليم الشرع، أو للقواعد الشرعية المقررة، لا يعد ردا لسنة النبي ﷺ، وإنما هو حكم بوجود علة في الرواية تقضي بعدم قبولها والتمسك بها، والرواية جهد بشري غير معصوم. والحكم بوجود علة في الرواية أمر اجتهادي قد تختلف فيه أنظار المجتهدين وتتفاوت، وكلٌ يدين الله تعالى بما توصل له، واطمأن قلبه إليه. وحين يدفع الاستشكال إلى الظن بوجود علة في الحديث، يقول العسعس:

> لا يعني هذا الطعن في حجية السنة، ولا في دلالة السمع، ولا في صلاحية ضوابط النقل في توثيق المعرفة. فلا ينبغي والحالة هذه افتعال صراع بين العقل والنقل، أو بين النقل والنقل. كما أنه ليس طعنا في منازل الثقات، فإن الثقة قد يَهِم، وإن الجواد قد يكبو. فالبحث في الثبوت،

---

[68] انظر العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص96.

[69] الإمام المعلمي، عبد الرحمان بن يحي، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنّة من الزلل والتضليل والمجازفة)** (بيروت: عالم الكتب، 1403هـ)، ص189؛ وانظر العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص102.

وليس في حجية المنقول، والكلام في الخطأ والوهم وليس في الكذب، والمقام مقام تثبت وليس مقام رد، فلا نخشى على السمعيات ولا على الثقات.[70]

11. إن تأويل "مشكل الحديث" من ميادين الاجتهاد الواسعة، التي تتعدد فيها آراء المجتهدين وتختلف، ويتحكم في ذلك قدرات المرء العقلية، وتكوينه العلمي ومدى تمكنه من العلوم المتعلقة بهذا العلم، وفوق كل هذا وذاك توفيق الله عز وجل للمرء في اجتهاده، فقد يوفق الله سبحانه بعض عباده إلى أمور تخفى على كثير غيرهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. فلا ضير أن تختلف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، وطريقتهم في التعامل مع الإشكال وحله، ولا يمكن أن نتصور اتفاق كلمة الباحثين في هذا الميدان، بل يعتبر قولهم في ذلك جميعا، ما داموا أهلا للاجتهاد والنظر فيه، وملتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص الشرعية وفهمها.

وقد أشار الإمام الحاكم في تعريفه لمختلف الحديث أن طريقة الجمع بين الروايات أو الترجيح بينها من المسائل الاجتهادية الظنية، التي تختلف فيها آراء العلماء، وتتعدد فيها نظراتهم. فقال معلقا على الأحاديث الواردة في حجة النبي (ﷺ): "الحجة واحدة، والمعارضات صحيحة، وقد شفى الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق في الكلام على هذه الأخبار، واختار التمتع، وكذلك أحمد وإسحاق، واختار الشافعي الإفراد، واختار أبو حنيفة القران."[71]

12- إن "مشكل الحديث" من الموضوعات التي تتأثر بالواقع الثقافي للأمة. فالأفكار والمعتقدات والمكتشفات الجديدة التي تظهر من حين إلى آخر قد تؤثر في هذا العلم سلبا أو إيجابا. فما كان مشكلا في الماضي قد لا يكون مشكلا في الحاضر، ومالم يكن مشكلا في الماضي قد يصبح بمشكلا في الحاضر. وهذا يؤكد ضرورة

---

[70] العسعس، **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، ص83-84.

[71] الإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث** (بيروت: دار إحياء العلوم، 1406هـ/1986م).ص124.

الاهتمام بهذا الموضوع على مر الأزمان والعصور، ومراجعة تفسيرات العلماء السابقين الاجتهادية لهذا النوع من النصوص، في ضوء الحقائق العلمية المكتشفة.[72]

الخاتمة

عرض البحث لتعريف "مشكل الحديث"، وبيّن شروط الاشتغال به، كما تناول عددا من القواعد المهمة للتعامل معه، وتتلخص نتائج البحث فيما يلي:

1- أن موضوع "مشكل الحديث" من الموضوعات المهمة والدقيقة في علم الحديث، التي تتأثر بواقع الأمة وثقافتها وتتفاعل معها، فلا غنى عنه في كل عصر من العصور، وتشتد الحاجة إليه في حالات الغزو الفكري والثقافي الذي تتعرض له الأمة الإسلامية من حين إلى آخر.

2- لا بد لمن يخوض غمار هذا الموضوع أن يكون أهلا لذلك منهجا وعلما، ويمكن إجمال شروط الاشتغال بهذا العلم في تجريد النية الخالصة للبحث عن الحق حيث كان؛ والملكة العلمية والمعرفة الواسعة بعلوم الشريعة؛ والاطلاع على ما يستجد من علوم ومعارف، وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن؛ والالتزام بمنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع "مشكل الحديث" وفهم نصوصها؛ والتحري والتثبت في شرح الحديث الشريف وبيان معانيه، وعدم الإقدام على ذلك بمجرد الظن ودون علم.

3- ينبغي للمشتغل بموضوع "مشكل الحديث" أن يكون مستحضرا لعدد من القواعد والضوابط التي أشارت إليها الدراسة، والتي تمثل معالم منهج مقترح في دراسة الأحاديث المشكلة.

---

[72] انظر الرحيلي، "مدخل إلى دراسة مشكل الحديث النبوي"، ص11.

وفي ختام هذا البحث، يوصي الباحث بما يلي:

1- العمل على تحرير منهج يُتفق عليه للتعامل مع الأحاديث المشكلة، يقوم على دراسة مؤلفات العلماء المتقدمين في هذ الموضوع، واستخلاص مناهجهم في تناوله.

2- حث طلاب الدراسات العليا في الجامعات الإسلامية، على العناية بموضوع "مشكل الحديث"، والكتابة فيه بأسلوب علمي يناسب العصر ويستفيد من وسائله ومكتشفاته، ويلبي حاجة المجتمع إليه.

3- العمل على إصدار موسوعة خاصة للأحاديث المشكلة، على يد مجموعة من العلماء المتخصصين.

وختاما، أسأل الله تعالى أن يفقهنا في ديننا، ويبصرنا بسنة نبينا محمد (ﷺ)، وأن يوفقنا لخدمة كتابه العظيم، وسنة نبيه الكريم، وحمايتها من تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين، وتشكيك المشككين. والحمد لله رب العالمين.